

وقد كانت البلدان الصناعية على وجه العموم أكثر ٢)أحاحا من البلدان النامية في إحداث التوازن بين أسعار الناف ٣) اضصدر وتكلفة الأضرار اللاحقة بالبيئة والسيطرة على تلك الأضرار. لذلك ٤)د في حالة الصادرات من البلدان الصناعية أن هذه التكلفة يتحملها المستهلكون في البلدان المستوردين ومن ضمنهم أولئك المستهلكون في العالم الثالث. وتظهر هذه الدراسة أيضا أن استيرادات البلدان الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية من البلدان النامية تتضمن منتجات مكلفة فيما توقعه من ضرر بالبيئي وباضوارد أعلى من معدل جميع ما تستورده هذه البلدان). ٦٢ (ومن ٥)تتمل أن تقلل هذه النفقات الافتراضية ضعا ٦)ة السكر والتنمية استدة يعتمد ثلاثون مليوناً من الفقراء في العالم الثالث على سكر القصب لتأم، بفائهما. ويعتمد البقاء الاقتصادي لبعض الدول الصغيرة-مثل: فيجي وموريشيوس وقللت دخلها ٧)ققي بحوالي ٢/٨ بليون دولارى وزادت من عدم استقرار الأسعار بحوالي ٥٢. ويعني إبقاء هذه التكاليف طي الكتمان أن البلدان النامية قادرة على اجتذاب استثمارات أكثر السلع الصناعية اضصدرة ٨) لو كانت هذه السلع ويعتقد الكثير من صانعي القرار في العالم الثالث جدوى ذلك باعتبار أنه يقدم امتيازاً نسبياً للبلدان النامية في إنتاج سلع كثيفة التلوث. لذلك فهم يعتقدون أن أي ضغط بهذا الاتجاه ٩)اه ثل نوعاً من سياسة حماية خفية من جانب المنتج، الكبار. ويفترض أن ينص في تفويض هذه المنظمات-وبصورة أساسية منظمة الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (١٠)ات (و) وكذلك الاونكتاد-على التنمية المضتدة. وستجد المنظمات الدولية اضعنية بالتبادل التجاري أن من الأسهل إعادة توجيه نشاطاتها لو قامت كل دولة بتغيير وكالة عليا ذات صلاحية واسعة لتحديد آثار التجارة الدولية على إدامة البيئة وقاعدة اضروارد الطبيعية للنمو الاقتصادي. وكن أن تكون هذه الوكالة مسؤولة عن طرح مسائل الاستدامة في أعمال (١١)الونكتاد (١٢)ات (١٣)و) ومنظمة التعاون الاقتصادي ضمان اضرؤولية في استثمارات الشركات الدولية التكاملية وتكون الفروع ١٤)ارجية حالياً حوالي ٠٤% من اضربيعاتى و٣٣% من اضروجوداتى و٦٥% من الإيرادات اضراصة بـ ٨٣. شركة من أكبر الشركات ٧٢) ويقوم جزء كبير من استثمارات الشركات الدولية التكاملية داخل اقتصاديات السوق الصناعيتى وهذا جانب مشتركى وكمزودة بالتكنولوجيا في قطاعات التعدين والتصنيع للعديد من البلدان الناميتى وخصوصاً في اضريادين ١٥)ساسة بيئياً مثل: النفطى والكيمياوياتى واضعدادنى والورقى وصناعة السيارات. وهي تسيطر أيضاً على التجارة العاضية في العديد من السلع الأولية. وفي السنوات الأخيرة كان العديد من البلدان النامية يتخذ موقفاً أكثر إيجابياً من الدور الاستثمارى الذى كن أن تلعبه الشركات الدولية التكاملية في عملية تنميتها. أن يخلق شروطاً متساوية ١٦)اميع الأطراف. وتظل الشكوك والافات قائمة خصوصاً حول تقدة ١٧)تكنولوجيات جديدمى وتطوير اضروارد الطبيعيتى النامية وتعزيز ١٨)اوبها مع الشركات الدولية التكاملية مسألة حساسة. وكنها أيضاً أن تبعث دعماً فنياً وقرفاً استشارية عندما يتفاوض بلد ما مع هذه الشركات. ويجدر بكل من البلدان الأم للشركات الدولية التكاملية والبلدان اضرضيفه لها أن تشارك دور الشركات الدولية التكاملية - في عام ٣٨٩١ استأثرت الكيمياويات بحوالى ربع كمية الاستثمارات الأجنبية اضرباشرة في الصناعة في البلدان النامية من أربعة بلدان رئيسة-اليابان (٣٢%) والولايات اضرتحدة (٣٢%) واضملكة اضرتحدة ٧٢%) (١٩)وجمهورية اضرانيا (٢٠)٤١. عام ٣٨٩١ و١٢% من إجمالى استثمارات اضرانيا (٢١)ادية في أعوام ١٨٩١، و٢٨٩١، و٣٨٩١ و٩% (٢٢)انظر الفصل على الإبداع وتؤمن الوصول السريع والواسع للتكنولوجيات الصاة للبيئة. وستجري مناقشة الإجراءات اضرطلوبة على اضرستوى القومى ضعا ٢٣)ة هذه وعلى أي حال فإن هاتى اضرسألتي، جديدة للمنتج، الصغارى وخصوصاً للمزارعى بدعم كامل أو جزئى. بناء القدرات التكنولوجية في البلدان النامية تكرر معظم البحوث العاضية وجهود التطوير في الوقت ٢٤)ااضر لأغراض عسكريتى أو للأهداف التجارية للشركات الكبيرة. وبإمكان البلدان ذات الصلة بذلك أن تشارك في ٢٥)مل الأعباء بتأسيس مشاريع بحوث تعاونية على غرار اضرركز مجالات مثل: الزراعة في الأراضى ٢٦)افقى و٢٧)اراجة الاستوائيتى للتكنولوجيات اضرطورية. إلى ضغوط بيئية لا تقل خطراً عن الضغوط التي يسببها تزايد الفقر. اضروارد العاضية غير اضرتجددة. ولكن تسارع و الاقتصاد العاضى لن يكون كافياً لإخراج البلدان النامية من التبعية. وكن أن يعني هذا مجرد دوام ازدهار الأاط الاقتصادية القائمة رغم احتمال أن يكون ذلك ستويات دخل عليا. وفي هذه الظروف يستطيع عصر جديد من النمو في الاقتصاد العاضى أن يوسع من